تحديات الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الأستاذ زناقي إبراهيم
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة الجزائر 03

الملخص:

يحتل موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة جدا على صعيد الفرد والمجتمع والدولة وذلك لارتباطه بالأمن الاجتماعي والوطني والأمن القومي. ولذا فقد أولت معظم الحكومات في العالم أهمية استثنائية لإنتاج الغذاء وتوفيره للسكان بالكم، والنوع، والسعر، وفي كل الأوقات.

إن مخاطر الأمن الغذائي العربي بسبب سيطرة الدول المتقدمة على اتفاقية الإنتاج الزراعي واحتكارها تحت ذرائع مختلفة منها حقوق الملكية الفردية ومعاهدات واتفاقيات زراعية هذا من جهة ومن جهة أخرى احتكار الدول المتقدمة والمنتجة للغذاء فائض الغذاء والمخزون العالمي للحبوب الاستراتيجية التي أخذت تحول كميات كبيرة منه إلى الإنتاج الوقود الحيوي فضلا عن المضاربة بأسواق الحبوب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

Résumé:

La sécurité alimentaire a une grande importance au niveau de l'individu, la société et l'État, et elle est liée à la sécurité sociale et à la sécurité nationale, et donc la plupart des gouvernements du monde ont donné une importance exceptionnelle pour la production alimentaire, fournie à la quantité de la population, le type, le prix, et à tout moment.

La sécurité alimentaire arabe en raison de la prédominance des pays développés sur l'accord de la production agricole et son monopole sous divers prétextes, y compris les droits de propriété individuels et les traités et accords agricoles d'une part et d'autre part, le monopole des pays avancés producteurs de denrées alimentaires à l'alimentation et les stocks

mondiaux de céréales stratégiques excédentaires qui se tournent de grandes quantités de risques pour la production de carburant ainsi que la spéculation sur les marchés du fiasco, ce qui a conduit à la hausse des prix mondiaux de l'alimentation.

مقدمة:

يحتل موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة على صعيد الفرد والمجتمع والدولة في كل الأوقات وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وذلك لارتباطه المباشر بحياة الإنسان وصحته وإنتاجيته ومستواه المعيشي، في حالة عدم توفر الأمن الغذائي من حيث النوع والكم والسعر، فإنه سيخلق مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية وسياسة. ويعد الأمن مؤشرا لقياس الفقر، ويرتبط بالأمن القومي لذلك تسعى كل دولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يكفي حاجة سكانها من الغذاء والوصول إلى تحقيق فائض، وهذا يعتمد على مستوى التقانة المستخدمة في العملية الإنتاجية الزراعية التي أصبحت مؤشرا لتطور الزراعة لأنها تؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية، كما هي الحال في الدول المتقدمة، بينما الدول التي تعتمد على الميزة النسبية وقليل من التقانة فإنها تمتاز بضعف الإنتاجية كما هي حال الدول العربية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في أن الوطن العربي يعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن وأن الفجوة الغذائية التي

تعبر عنه آخذة بالاتساع، بينما نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة بالانخفاض وتعكس التدهور الحاصل في الإنتاج المحلي بسبب حزمة من المعوقات الأرضية والبيئية والمياه وضعف استخدام الحزمة التكنولوجية (بذور، أسمدة وتقنيات الري الحديثة، والهندسة الوراثية) وذلك لضعف إمكانية إنتاجها محليا بالكمية والنوعية المطلوبة، وضعف إمكانية استيرادها بسبب احتكارها من قبل الشركات الاحتكارية بذريعة حقوق الملكية الفكرية وتوقف الدعم الحكومي تنفيذا لاتفاقيات OMC، وضعف الاستثمارات الحكومية في ظل انخفاض الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للقطاع الزراعي الخاص، مقابل الطلب المتزايد على الغذاء بسبب تزايد السكان مما يزيد الاعتماد على الأسواق العالمية لسد العجز الحاصل في الغذاء، وما لهذه الحالة من مخاطر ومشاكل مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب احتكار الغذاء وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية مما يعني هدر عشرات المليارات من الدولارات سنويا لتوفير الغذاء، فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية.

فرضية البحث:

هناك فجوة غذائية عربية آخذة بالاتساع نتيجة لقصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد بسبب حزمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية الداخلية منها (الأرضية، والبيئية، والمياه، والحزمة، التكنولوجية)، والخارجية المتمثلة باحتكار مدخلات الإنتاج (التقانة الزراعية) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تمنع الدعم الحكومي وغيرها، ولا يمكن سد الفجوة الغذائية إلا عن طريق تدخل حكومي ودعم لاسيما البنى التحتية وإنتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1- تشخيص أسباب تدهور الإنتاج الزراعي العربي.
2- استشراف مستقبل الزراعة العربية.
3- تشخيص آثار اتفاقيات OMC في الزراعة العربية.
4- توضيح صورة الأمن الغذائي العربي ومخاطره.
5- بيان الأموال التي تهدر سنويا لسد العجز الغذائي.
6- معرفة درجة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير الغذاء ومخاطر ذلك.
7- معرفة الدول العربية الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي.

محاور البحث:

المحور الأول: التحديات الزراعية الخارجية للأمن الغذائي العربي في ظل OMC

المحور الثاني: الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الاستراتيجية للمدة 2001-2015.

المحور الأول: التحديات الزراعية الخارجية للأمن الغذائي العربي في ظل OMC

هناك مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ الزراعية التي شرعتها OMC التي أصبحت معوقات ومحددات وقيودا على الزراعة العربية ومنها الآتي:

- **إلغاء الدعم الحكومي:**

يتوقع أن يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة للمنتجات الغذائية (دعم المزارعين + دعم الصادرات)، إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والحبوب، إذ إن معظم الدول العربية مستوردة لهذه المنتجات بشكل كبير.

ويقدر الخبراء أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية بنحو (10 %)، نتيجة تحرير التجارة في قطاع السلع الزراعية، فضلا عن كون كمية الاستيراد ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان، وعدم مجاراة النمو في مجال الزراعة للزيادة السكانية التي تزداد بنسبة مرتفعة، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم في الدول العربية، أن الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية على التجارة في الدول النامية بالذات، سوف يعتمد على تركيبة التجارة الخارجية لهذه الدول، فعلى المدى

القصير ستعاني الدول المذكورة خسائر كبيرة تتمثل بزيادة فاتورة الاستيراد، وذلك لأن الصادرات الزراعية طبقا للأسعار الدولية الجديدة المتوقع ارتفاعها وهذه الحالة تعتمد على مرونة الإنتاج الزراعي العربي في دفع عجلة الإنتاج، لاسيما الغذائي نحو الأمام بقفزات متسارعة مواكبة للسوق العالمية، ولذلك، فإن معظم الدول العربية لا تستطيع دفع الإنتاج الزراعي فيها، بسبب ضيق قاعدة الموارد، وضعف الاستثمارات الزراعية وغيرها، وستكون هذه الآثار السلبية أشد وطأة عليها. [1]

- **حقوق الملكية الفكرية:**

من المتوقع حصول زيادات في أسعار مستلزمات الإنتاج، لاسيما تلك المتعلقة بمدخلات الإنتاج الزراعي ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، التي تمنع أي تبادل تجاري دون اتفاق مسبق ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل البذور المحسنة والمبيدات وأفراخ الدواجن، وهي تقانة خاضعة لقواعد حقوق الملكية الفكرية، ولا يجوز التعامل معها إلا عن طريق اتفاقيات مسبقة بين أطراف البيع والشراء أو إجازات التصنيع، مما قد يترتب عليه نقص استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وزيادة مخاطر تدهور الإنتاجية الزراعية. كما أن اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، يفرض مستويات حماية عالية من التلف تفوق ما كان سائدا في الاتفاقيات التي قبلها، الأمر الذي يترتب عليه تحويلات مالية ضخمة من الدول العربية إلى الدول المتقدمة، للحصول على تلك الحقوق، أو نتيجة للتعويضات لبرامج التنمية، وعلى وجه الخصوص تلك البرامج المتعلقة بالتطوير والتحديث التقني الزراعي[2].

- **القدرات التنافسية:**

بالنسبة إلى الدول العربية عامة، فإن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة منافستها سعريا في أسواق الدول المتقدمة وذلك بسبب عدم تكافؤ القدرات التنافسية لضعف القدرات التنافسية العربية حاليا، مقارنة بالدول المتقدمة لأسباب عدة من أهمها:

– أن معظم مدخلات الإنتاج الزراعي مستوردة ويتوقع استمرار استيرادها مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي.

– محدودية الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية ومعظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية، كما أن معظم هذه الدول تعد من أكبر مستوردي الحبوب لاسيما القمح والمواد الغذائية الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه أنها ستدفع ثمنا أكثر لما تستورده، لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي على إثر رفع الدعم.

– ضعف كفاءة الجودة في منتجات الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بدرجات مرتفعة في الدول المتقدمة.

– التطور التكنولوجي الذي أدى إلى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة اليد العاملة للدول العربية، التي تعتمد على تصدير منتجاتها على أساس انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وذلك بتأثير التطور في استخدام الهندسة الوراثية في استنباط أنواع جديدة من البذور عالية المحصول، واستحداث وسائل جديدة للري مع تطور صناعة الأسمدة.

– تشدد الدول المتقدمة في تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية، والمواصفات والمقاييس الفنية على الواردات الزراعية من الدول الأخرى ومنها الدول العربية، إذ تتضمن هذه المعايير العديد من الشروط التي يصعب على الدول العربية تطبيقها، وبذلك فهي تحقق استفادة من مميزاتها في تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، فضلا عن تقدمها العلمي والتكنولوجي، لذلك فكيف يتم تطبيق معايير واحدة على مجموعتين مختلفتين من الدول من حيث طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيها، ودرجة تقدمها الاقتصادي.[1]

- **مبادئ الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا لـ OMC:**

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 177.

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 207.

[1]– عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 05.

لقد أكدت اتفاقيات بالتزام حكومات الدول التي وقعت على الاتفاقية التجارية بإيقاف كل أشكال الدعم الحكومي إلى القطاع الزراعي، وقد التزمت الدول العربية وعلى الفور بذلك، بينما لم تلتزم حكومات الدول المتقدمة بذلك وقدمت كل أشكال الدعم إلى القطاع الزراعي.[2]

المحور الثاني: الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الاستراتيجية للمدة 2001-2015

إن من أهم مظاهر انعدام الأمن الغذائي العربي، وجود عجز غذائي في إنتاج المواد الغذائية وعدم القدرة على تغطية الحاجات الاستهلاكية، وبالتالي تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي وما يترتب على ذلك من اللجوء إلى الاستيراد من الخارج.

الجدول (1): واقع إنتاج واستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية في الوطن العربي للمدة (2001-2015)
الكمية ألف طن.

السنوات	الإنتاج المحلي	الاستيراد	التصدير	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء
2001	43840	45761	1870	87731	%49
2002	46349	52380	2387	96342	%48
2003	55392	47551	2576	100368	%55
2004	53228	46211	3002	96437	%55
2005	52549	54261	3678	103132	%53
2006	62025	51588	3428	110185	%56
2007	49759	57176	3315	103620	%48
2008	46679	58778	2624	102625	%45
2009	45912	59116	2023	103005	%42
2010	44011	62124	1084	106147	%41
2011	54464	66817	1702	119579	%45
2012	51886	62658	1807	112733	%46
2013	59796	60020	2987	116823	%51
2014	57371	72114	1078	128407	%44
2015	58276	73008	1966	129390	%45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 35, 34, 33، 27، 28، 27، 26

1- إن المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي + صافي التجارة الخارجية

2- نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك *100%

ان الانتاج المحلي العربي من الحبوب الاستراتيجية أخذ بالتذبذب من سنة إلى أخرى. فقد ارتفع من 42 مليون طن سنة 2001 إلى 62 مليون طن سنة 2006 ثم شهد انخفاضا مستمرا ما بين 2007 و2010 ثم عاد إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2011. وبعد ذلك عرف تذبذبا بين 2012 و2015 بين الارتفاع والانخفاض وهذا يبين هشاشة الإصلاحات المعتمدة في الدول العربية.

بالمقابل، هناك ارتفاع مستمر في الواردات الزراعية. وهذا راجع إلى تحسن المداخيل في الدوال العربية وبلغت مستوى قياسيا سنة 2015 بـ 73 مليون طن. بينما الصادرات بقيت دون المستوى المطلوب وعرفت تذبذبا مستمرا. في حين عرفت نسبة الاكتفاء الذاتي اختلالا متواصلا وهذا يعكس مدى اعتماد الأمن الغذائي العربي على السوق العالمي وما ينتج عنه من مخاطر من اختلالات في ميزان المدفوعات للبلدان العربية.

- **الميزان السلعي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية:** عرفت الموازين السلعية لمجموعة الحبوب الاستراتيجية العديد من التغيرات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (2): الموازين السلعية لمجموعة الحبوب في الوطن العربي للمدة (2001-2015) /م د

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان السلعي
2001	402	7112	(6710)
2002	496	7962	(7462)
2003	497	7507	(7009)
2004	688	9194	(8505)
2005	708	9893	(9185)
2006	736	9778	(9041)
2007	875	15381	(14505)
2008	803	19101	(18197)
2009	796	20418	(19622)
2010	832	21096	(20264)
2011	1320	23013	21692
2012	1587	22845	21258
2013	2074	24370	22296
2014	494	24104	22806
2015	821	21942	20321

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 208.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلدات 35, 34, 33، 28، 27، 26.

في ما يتعلق بالميزان السلعي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية في الوطن العربي، حيث إن قيمة الصادرات العربية متذبذبة ومنخفضة، فقد ارتفعت من (402) مليون دولار عام 2001 لتصل إلى أعلى مستوى لها (875) مليون دولار وذلك عام 2007 إلا أنها انخفضت إلى (832) مليون دولار عام 2010 ثم عرفت ارتفاعا إلى غاية 2013 حيث وصلت إلى (2074) مليون دولار بعدها شهدت انخفاضا قياسيا سنة 2014 وصل إلى (494) مليون دولار ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2015. هذه القيم المنخفضة تعكس حجم الكميات المصدرة من مجموعة الحبوب فضلا عن انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وذلك لانخفاض جودتها بسبب ضعف التقانة، وبالتالي ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية حتى في الفترة التي ارتفعت فيها أسعار الغذاء العالمية.

أما عن قيمة الاستيرادات لمجموعة الحبوب فقد ارتفعت من 7112 مليون دولار عام 2001 إلى (21096) الذي حصل في السنوات 2001-2014 وكان ناتجا عن ازدياد الكميات المستوردة وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لاسيما أثناء الأزمة العالمية للغذاء عام 2008 وما تلاها، وإن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن تخفيض الدعم الحكومي في الدول المقدمة وفقا لمبادئ OMC، فضلا عن سحب كميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي للحبوب وتحويله إلى إنتاج الوقود الحيوي.

لقد اتضح من الميزان كم هي المليارات التي تهدر سنويا لاستيراد الحبوب، بينما كانت قيمة إجمالي الصادرات منخفضة بنسبة كبيرة جدا مقارنة باجمالي الواردات، ويمكن القول إن الوطن العربي قد أهدر (120) مليار دولار لاستيراد الحبوب خلال هذه السنوات، ولكن عند مقارنة هذا المبلغ بفترة سابقة نجد أن الوطن العربي قد استورد كل أنواع الغذاء بمبلغ (136) مليار دولار للمدة 1970-1990، وهذا يعكس لنا خطورة الأمن الغذائي العربي، والتدهور الحاصل في الزراعة وعدم تحقيق مستوى نمو في الإنتاج المحلي يمكن أن يواكب نمو السكان من جهة وهذا المبلغ الضخم يعكس الكميات الكبيرة المستوردة وأسعارها العالية.

إن ما تقدم من عرض لحقائق ووقائع ذاتية وموضوعية يمكن عن طريقه استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي والحكم على أن مخاطر الأمن الغذائي العربي آخذة بالاتساع لأن الفجوة الغذائية آخذة بالاتساع ولا يوجد بالأفق ما هو مخالف لذلك، وهي مبنية على تحديات ذاتية وأخرى موضوعية مرتبطة بالدول المسيطرة على الزراعة كمدخلات ومخرجات، كالآتي:

أولا: التحديات الذاتية وتتلخص بالآتي:

1- حجم وتعقيب التحديات الزراعية العربية الداخلية، المتمثلة بمشاكل الأرض والتصحر والتملح والزحف السكاني على أفضل الأراضي خصوبة ومشاكل الملكية والحيازة.

2- مشاكل المياه من حيث الكم والنوع حيث ارتفاع درجة الملوحة والتلوث بسبب رمي مخلفات المدن والصناعة والزراعة في مجرى الأنهار، وضعف استخدام تقانات الري الحديثة، فضلا عن عدم التزام واحترام دول المنبع للأنهار باتفاقيات تقسيم المياه واستعمالها كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد الدول العربية، هذا وتشير التوقعات بأن العجز المائي في الوطن العربي سيكون (90) مليار $م^3$ عام 2020 يرتفع إلى (25 م) مليار $م^3$ عام 2030.

3- مشاكل الحزمة التكنولوجية (التقانة الزراعية المتمثلة بالمكننة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات وسلالات الحيوانات والجينات الوراثية وتقانات الري الحديثة، إذ اتضح من البحث أن الدول العربية تعاني من نقص كبير في

مكونات الحزمة التكنولوجية من حيث المنتج محليا التي تتسم بضعف كفاءتها مقارنة بالمنتج العالمي، وانخفاض عددها وكمياتها التي لا تتناسب مع حجم الزراعة العربية وعدم اهتمام الحكومات العربية بها، فضلا عن مشاكل استيرادها من الخارج لأسباب منها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات والمعاهدات الزراعية المسبقة والأسعار وغيرها من المحددات والعراقيل.

4- ضعف الاستثمارات الزراعية العربية على البنى التحتية الزراعية والبحث والتطوير مما انعكس سلبا على استثمارات القطاع الزراعي الخاص، وهنا تشير بعض المصادر إلى أن الاستثمار الحكومي بمقدار 1% على البنى التحتية من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص بمقدار 6%.

5- إيقاف كل أشكال الدعم الحكومي للقطاع الزراعي استجابة لاتفاقيات OMC التي ألزمت كل الدول الأعضاء برفع الدعم، حصل هذا في الوقت الذي كانت فيه الزراعة العربية في أمس الحاجة إلى المزيد من كل أشكال الدعم من جهة ولضعف الإمكانات المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية للقطاع الزراعي الخاص، مما يعني المزيد من التدهور الزراعي.

6- ضعف أو انعدام التنسيق العربي لحل مشاكل المياه مع دول المنبع للأنهار العربية، فضلا عن ضعفا التنسيق العربي لإقامة لتكتلات التجارية والاقتصادية التي أقرتها المنظمة وذلك للاستفادة من مزايا هذه التكتلات.

ثانيا: التحديات الموضوعية:

وهي التحديات المرتبطة بالدول المتقدمة ومنها الآتي:

1- أن الدول المتقدمة تعاني من فائض زراعي وتتخذ من OMC أداة لتصريفه

2- ما يسمى بأكذوبة الدعم الحكومي التي جاءت بها اتفاقيات المنظمة التي ألزمت كل الدول الأعضاء بإيقاف الدعم نجد في الوقت نفسه عدم التزام الدول المتقدمة به، بل على العكس استمرت بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر وفق ما يسمى بالصناديق على الرغم من أن القطاع الزراعي الخاص في الدول المتقدمة يمتلك من الإمكانيات الشيء الكبير، وقد يفوق إمكانيات دول نامية.

3- أثر استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء والأمن الغذائي العربي:

الجدول (3): المخزون والاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب للمدة (2000-2015) مليون /طن

السنوات	المخزون	الاستهلاك	نسبة المخزون للاستهلاك %
2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	2019	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007	309	2098	14.7
2008	285	2115	13.5
2009	262	2144	12.4
2010	236	2172	10.9
2013	592	1927	31
2014	654	1910	34
2015	664	1869	35.5
2016	702	1905	37

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الإلكترونية

4- تعد الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب بمعدل 106% بينما تراجع المخزون منها بمعدل سنوي 602% ويرجع ذلك إلى استخدام كميات كبيرة من الحبوب الاستراتجية في إنتاج الوقود الحيوي كما حدث تراجع في المخزون الاستراتيجي العالمي من السلع الغذائية الأساسية إذ

قدرت قيمة المخزون للاستهلاك من محاصيل الحبوب 30.4% عام 2000 إذ بلغ حجم المخزون من محاصيل الحبوب 564 مليون طن في العام نفسه، بينما كان حجم الاستهلاك منها 1857% مليون طن وبمقارنة نسبة المخزون للاستهلاك في عام 2010 نجد أن النسبة تراجعت لتصل إلى نمو 10.9% حيث بلغ حجم المخزون نحو 236 مليون طن والاستهلاك نحو 2172 مليون طن ثم عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت (592) مليون دولار واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى (702) مليون دولار سنة 2016.

وهنا يمكن القول إن حجم المخزون العالمي قد انخفض إلى النصف خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مما ينذر بخطر كبير يواجه البلدان النامية التي تعتمد على الأسواق العالمية في توريد الغذاء. فعند حدوث أي طارئ أو أزمة، فإن البلدان المنتجة لن تضحى بمخزونها الاستراتيجي. فقد تمتنع عن البيع كما عملت مصر والهند وفيتنام ودول أخرى أيام أزمة الغذاء عام 2008 أو رفع الأسعار وبشكل كبير جدا وكلا الحالتين ستلحق أكبر الضرر بالدول العربية، وبالمقابل اتضح من الجدول أن الاستهلاك العالمي للغذاء في تزايد مستمر، وتتسم البلدان العربية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وأن الطلب على الغذاء يزداد بمعدل سنوي يقدر بـ 5.5% بسبب الزيادة المكانية وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع القدرة الشرائية فضلا عن الاستهلاك التبذيري، مقابل نمو في زيادة الإنتاج يصل إلى 2.5% سنويا ثم شهد انخفاضا ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2016.

5- سيطرة الدول المتقدمة على إنتاج أكثر من 85% من مكونات الحزمة التكنولوجية ووضع العراقيل أمام الدول العربية لإنتاجها أو استيرادها، وهذا يعني بقاء الزراعة العربية متخلفة، فضلا عن عدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة ليس في الأسواق العالمية فحسب وإنما الأسواق المحلية طالما أن المنافسة تعتمد بالدرجة الأساس على العامل التكنولوجي ولا وجود اليوم للميزة النسبية كما كانت الحال قبل خمسين سنة.

خاتمـــــــة:

أظهر البحث حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية متمثلة بالتحديات الأرضية والمياه والبيئة والحزمة التكنولوجية وضعف الاستثمارات الحكومية وضعف البنى التحتية، فضلا عن ضعف القوانين والتشريعات والبحث والتطوير والمؤسسات ذات العلاقة بالزراعة، ما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي وانخفاض الإنتاجية كما توصلنا إلى بعض النتائج وعلى أثرها تم اقتراح بعض التوصيات نذكر منها:

1- عدم استفادة الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العربية التي سمحت بها OMC

2- غياب التنسيق بين الدول العربية لحل المشاكل الزراعية وتنسيق السياسات التي تخدم القطاع الزراعي.

3- ضعف الإمكانيات المالية والفنية والإدارية والتكنولوجية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص في الدول العربية.

4- ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير والمراكز التحتية الزراعية بسبب ضعف الأموال المخصصة وضعف الكوادر والأجهزة الفنية المستخدمة.

5- أظهر البحث أن الزراعة العربية مازالت تعتمد على مبدإ الميزة النسبية التي غادرتها الدول المتقدمة منذ أكثر من ثلاثين سنة، فالمنافسة أصبحت تعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم بالعملية الإنتاجية الزراعية، وأن الإنتاجية دالة على مستوى التقانة المستخدمة بالعملية الإنتاجية.

6- اتساع الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب كمؤشر على انعدام الأمن الغذائي العربي وأن ذلك ينذر بخطر الأمن الغذائي العربي مستقبلا.

7- كشف البحث حجم الأموال العربية للازمة لاستيراد الحبوب الاستراتيجية التي قدرت بأكثر (120) مليار دولار للمدة 2001-2015.

8- إن عملية انضمام الدول العربية إلى OMC سوف لن تساهم في توفير الأمن الغذائي العربي لأن الانضمام سوف يعالج مشاكل تجارية بحتة متمثلة بتصريف فائض الإنتاج الزراعي عن طريق آليات المنظمة، ولكن مشكلة الدول العربية أنها تعاني من نقص كبير في الإنتاج الزراعي المحلي كما أنها تعاني من مشاكل في كل مدخلات الإنتاج، وأن المنظمة سوف لن تساهم في معالجة أي من مدخلات الإنتاج.

9- توصل البحث إلى حقيقة مساهمة إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الحبوب في ارتفاع الأسعار من جهة وتخفيض المخزون العالمي للحبوب من جهة أخرى وتأثير ذلك على الأمن الغذائي العربي عن طريق حجم الكميات الكبيرة من التخزين الاستراتيجي العالمي للحبوب التي تستخدم لإنتاج الوقود.

10- كشف البحث المخاطر المستقبلية للأمن الغذائي العربي بسبب ارتفاع الكميات المستوردة من الغذاء نتيجة لزيادة الطلب الناجم عن زيادة المكان مقابل انخفاض تدريجي بالإنتاج الزراعي المحلي وفضلا عن تدهور الإنتاج الزراعي العربي وعدم مواكبة الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة السكان، مما يستلزم زيادة الكميات المستوردة في ظل ارتفاع أسعارها ومحدودية عرضها نتيجة التوجه العالمي نحو استخدام هذه المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، ومخاطر ذلك على استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل فضلا عن استمرار انخفاض التخزين العالمي من الحبوب، مما ينذر بخطر كبير في المستقبل بالنسبة إلى وطننا العربي.

التوصيـــــــــــات

1- العمل على سد النقص الحاصل في مستلزمات الإنتاج الزراعي من الساحبات والحاصدات والأسمدة الكيميائية، وإجراء مسح شامل لجميع احتياجات ومتطلبات الإنتاج الزراعي، لمعرفة النقص الحاصل في جميع مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزرعي المتطورة، وتحديد احتياجات الإنتاج الحالية والمستقبلية منها، مع وضع خطة عملية لتوفيرها بمختلف السبل.

2- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي، وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور فضلا عن دعم القطاع الخاص الزراعي لكي يكون بديلا عن الدولة لاحقا وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والإدارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مسايرة المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الإيجابي معها.

3- تشكيل مجلس زراعي علمي عربي يقع على عاتقه وضع استراتيجية تحمل في طياتها تحولا نوعيا من المنافسة المبنية على أساس الميزة النسبية، التي غادرها العالم المتقدم منذ أكثر من ثلاثين سنة وإلى المنافسة المبنية على زيادة الإنتاجية الزراعية ورفع القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية العربية لاسيما المحاصيل الاستراتيجية لارتباطها المباشر والقوي بالأمن الغذائي العربي، وذلك بالاعتماد على استيراد وتوطين ونقل أحدث ما توصل إليه العالم المتقدم من مستوى تكنولوجي زراعي إلى البلدان العربية.

4- دعم التصنيع الوطني للتقنيات الحديثة في الوطن العربي، وإعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، لاسيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية.

5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا، لاسيما زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي، (لدورها الكبير في تعظيم الإنتاج

الزراعي في الدول المتقدمة، بما يمكنها من استيعاب وامتلاك التطورات العلمية المتقدمة، والاستفادة من تطبيقات التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، ولكي تتمكن من اتخاذ الحلول المناسبة للتطور التقني، من أجل رفع إنتاجية النبات والحيوان والوصول بها إلى مستويات عالية.

6- تنسيق الجهود العربية لحل المشاكل والتحديات التي تواجه الزراعة العربية كالتحديات الأرضية والمياه... إلخ.

7- تنسيق الجهود لإنتاج مكونات الحزمة التكنولوجية كما ونوعا عربيا لعدم إمكانية استيرادها من الخارج طالما هناك احتكار لها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها الاحتكارية، وفقا لقيود حقوق الملكية الفكرية ومشاكل سعرية، واتفاقيات وغير ذلك.

8- تنسيق الجهود العربية وتوحيدها لحل المشاكل المائية مع دول الجوار والاهتمام بتقانات الري الحديثة.

9- ضرورة تقديم كل أشكال الدعم المالي والعلمي والتكنولوجي من قبل القطاع العام للقطاع الزراعي وللبنى التحتية والمؤسسات ذات العلاقة.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

2. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

3. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

4. مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

5. الجوزي جميلة، مظامر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

6. بيضون أحمد أمين، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001.

7. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أمم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية للكتاب، 2001.

8. منظمة الأغذية والزراعة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية، روما، إيطاليا، 2001.

2- **باللغة الفرنسية:**

Mustapha Cherif, Mondialisation: opportunités menaces, les lundis de commerce, institut national de commerce, volume 3, année universitaire 2001/2002.